

انتقدت صمتها عند تحقيق الإنجازات

نقابة «مؤسسة البترول»: إنجازات «التسويق العالمي» تواجه بالتعظيم والتشويه المتعمد

قالت نقابة العاملين بمؤسسة البترول الكويتية في بيان تلقت «الأنباء» نسخة منه إن موظفي القطاع النفطي قد واجهوا الأمرين في ظل إدارة المؤسسة الحالية، ففي الوقت الذي تشهد فيه المؤسسة انقسامًا شديدًا في جميع إداراتها وقطاعاتها من خلال ممارسات الإدارة المبنيّة على الانتهازية والمحسوبية، نجد أنها لا تفوت فرصة في التشكيك في إخلاص الموظفين وفي إنتاجيتهم، خاصة من لا يشاركونها فيما تنوي تنفيذه من مخططات بعيدة عن المهنية التي اعتاد القطاع النفطي عليها، بل نجدها قد قربت موالئها وعادت معارضتها وجعلت المحسوبية هي المعيار الأول في تقسيم الموظفين بطريقة بعيدة كل البعد عن المهنية التي يفترض أن تكون هي المعيار الأساسي لإدارة المؤسسة سعياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، كما أنها أصبحت لا ترى في الموظفين سوى تكاليف يجب تخفيضها، بينما نجد كبرى الشركات النفطية العالمية تسعى لاستقطاب أفضل الكفاءات وبمزايا أكثر مما تقدمه الشركات النفطية الملوكية للدولة، وذلك لعلها أن الاستثمار بالعنصر البشري هو الأساس الذي ترتكز عليه جميع الإنجازات، بل إن الإدارة لا تعي أن سياساتها المدمرة هي التي تكلف الدولة الخسائر الأكبر في ظل الشهور العجاف التي عشناها في ظل قيادة لا تكثر بخسارة الفرص الاستثمارية وخسارة العقود التي كانت حديث العديد من الصحف ووسائل الإعلام، خاصة أنها وضعت على سدة القيادة من لا يعي خطورة قراراته غير المدروسة على المستويين الإداري والتجاري على حد سواء.

وأضاف بيان النقابة «في الوقت الذي نشرت فيه الصحف المحلية أخبار نجاحات قطاع التسويق العالمي في الشرق الأقصى بعقود مليارية ساهم في إنجازها كوكبة من موظفي القطاع بقيادة العضو المنتدب للتسويق العالمي ناصر المصطفى، نجد أن المؤسسة تستكثر حتى شكرهم وتقدير جهودهم، بينما تقوم في الوقت ذاته بتلميم بعض الشخصيات التي لم ير القطاع النفطي منهم إلا التشكيك في قدرات الموظفين والانتقاص من حقوقهم».

وتابعت «ولو كان من أتى بهذه العقود من أصحاب الخطوة لدى الإدارة كالمستشار المشكوك بوضعه القانوني على سبيل المثال لشهدنا عددا من عمليات التلميع الإعلامي المكثف له وربما ما يفوق عدد المرات التي تم فيها تكليفه رئيسا تنفيذيا بالإجابة».

وأضافت «وبما أن الشيء بالشيء يذكر فإننا لا نستطيع أن نفهم هذه البدعة القانونية الجديدة التي تم ابتدعها للمستشار، بأن يصيب هو النائب الأول للرئيس التنفيذي فالقواعد

القانونية المستقرة في القانون الإداري لا تجيز أن يتم التفويض بالسلطات لمن هو خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وأن الاستناد على ما سبق العمل به من تفويض رؤساء مجالس الشركات النفطية بمهام الرئيس التنفيذي بالإجابة فهذا قياس لا يستقيم مع الوضع الحالي، ففي السابق كان يتم ذلك بصفتهم أعضاء منتدبين في المؤسسة للاستكشاف والتقييم، أو للتكريم، وغيرها من مناصب إدارية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة بتقلدها بالإضافة لمناصبهم بالشركات النفطية كرؤساء مجالس إدارة تلك الشركات وأعضاء منتدبين لها، أي أنه لا تجوز الإجابة لمن كان خارج الكيان القانوني للمؤسسة».

وتابع «بل إن الأمر لم يقف عند هذا الحد، بل تعدى ذلك بأن يتم تكليف مستشار الرئيس التنفيذي على الرغم من أن مهنة المستشار ليس لها أي صلاحيات إدارية، وهو كذلك بصفته خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ولا يغير من ذلك أن يكون المستشار بدرجة عضو مندوب أو غيره، فمعاللتها بتلك الدرجة ليس إلا لتحديد المزايا المالية والعينية، دون الصلاحيات الإدارية التي لا يملكها سوى من هم على الهيكل التنظيمي المعتمد من الجهات الرسمية».

وتابعت قائلة «طالما كان الحديث المعتاد من الإدارة يتمحور حول التشكيك في إخلاص الموظفين في أعمالهم وفي إنتاجيتهم، فكيف تقبل هذا الأمر من قبل مستشار لا دور واضحا له سوى استحقاق الرواتب العالية والمكافآت العديدة دون معيار واضح لاستحقاقها سوى أنه الابن المدلل لهذه الإدارة التي تتمسك به وتضعه في منصب هجين على الرغم من عدم تكليفه بأي مهام تبرر وجوده كمستشار».

وتذكرت أن القطاع النفطي الزاخر بالكفاءات الوطنية يخبث يوما بعد يوم أنه قادر على التغلب على التحديات التي تواجهه خاصة إن وضعت الثقة لمن هم أهل لها، ولا شك أن إخواننا في قطاع التسويق العالمي يستحقون منا كل شكر ودعم على ما يقدمونه من جهود، لن نذهب دون تقدير وأن حاول البعض تشويهها، فالجميع يعي من يعمل للبناء، ومن يعمل للتخريب والهدم.

واختتمت النقابة بيانها قائلة «نوجه رسالة شكر لجميع العاملين في مؤسسة البترول رغم تجاهل هذه الإدارة لإنجازاتهم ونقول لكم لا تحزنوا من أجل تغافل من يسيطر على الجهاز الإعلامي في المؤسسة عن إنجازاتكم سواء بالبريد الإلكتروني أو صفحة الفيسبوك أو التويتر فهذه الوسائل محظورة في المؤسسة أساسا وموجهة لتلميع أشخاص بعينهم فقط لا غير».

في الذكرى الـ 36 لافتتاحه

«جلوبل فايننس» تمنح «بيتك» جائزة أفضل بنك إسلامي



زحام شديد مع كل فرع جديد



المرحوم أحمد بزيغ الياسين وسط حشد من العملاء في الفرع الأول عند افتتاحه

بدأ بفرع صغير في ظروف غير مواتية وأصبح لديه 375 فرعاً وأصوله تقترب من 17 مليار دينار

فتح الباب لإنشاء

صناعة مالية

إسلامية في

الكويت

جعل المعاملات

المالية الإسلامية

واقعاً يومياً لملايين

الأفراد وأدوات

مقبولة ومطلوبة

في الأسواق

العالمية الكبرى

بفرع واحد عند بداية العمل في رمضان 1398 هجري، الموافق 1978/8/31، لكن الإقبال كان كبيراً إذ سجل اليوم الأول فتح 170 حساباً، ورغم التشكيك في استمرارية «بيتك» لأيام أو شهور قليلة، فقد تحول إلى بنك عالمي لديه الآن 375 فرعاً حول العالم، وأصبح بعده الاقتصاد الإسلامي لغة عالمية معروفة، ومتداولة بين العامة وفي أسواق المال العالمية.

كما فتح «بيتك» الباب لإنشاء صناعة مالية إسلامية مزدهرة تعمل في الكويت الآن، وساهم بدور كبير في تكوين عناصرها الرئيسية المتمثلة في البنوك الإسلامية والشركات والمؤسسات المالية الاستثمارية، بالإضافة إلى شركات التأمين التكافلي، مما جعل الكويت الأقرب إلى أن تكون مركزاً مهماً و متميزاً لهذه الصناعة على مستوى المنطقة والعالم، نظراً لتوافر كل العناصر اللازمة لتطوير هذه الصناعة وأهمها الكوادر البشرية المتميزة والخبرة الطويلة والإمكانات المادية.

حرص «بيتك» على أن يضع عملاءه في مقدمة اهتماماته منذ اليوم الأول، فأصبح أكبر البنوك الكويتية من حيث الحصة السوقية، والأكثر في عدد الخدمات، وامتد نشاطه إلى قطاعات اقتصادية متعددة حققت له توسعاً ناجحاً في محيطه المحلي والإقليمي

والتحديات الكبيرة التي واجهها منذ نشأته، وبيئة الأعمال غير المواتية التي عمل فيها، ليبرهن «بيتك» دوماً على قوة ومثانة وضعه العام، وقدرته على تنفيذ خططه الاستراتيجية للنمو والتوسع ومواجهة المنافسة محلياً وعالمياً.

وتميزت سياسة «بيتك» في التوسع نوعياً وجغرافياً بالدخول في قطاعات استثمارية حقيقية وأعدت قليلة المخاطر في أسواق متنقاة ومدروسة بعناية من خلال مجموعة البنوك والشركات التابعة داخل

وآخراً الكويت والتي أثبتت نجاحاً مشهوداً وباتت تشكل رافداً أساسياً لميزانية البنك، وبدأ «بيتك» مسيرة التوسع الدولي بعد 10 سنوات من بداية العمل في الكويت، بافتتاح «بيتك - تركيا» ثم بإنشاء العديد من الشركات والمحافظة والصناديق الاستثمارية ذات الأداء المتميز، ثم بإدخال «بيتك - البحرين» ثم «بيتك - ماليزيا» وأخيراً بيت التمويل الكويتي - السعودي.

وحرص «بيتك» على توسيع دوره الاجتماعي من خلال دعم قدرات المجتمع وأفراده بشكل يشمل نواحي الحياة المهمة مثل الصحة والتعليم وتأهيل الخريجين ورعاية القدرات والطاقت المبدعة، وتأسيس القيم والمفاهيم النبيلة ودعم جهود محاربة الأخطار التي تهدد المجتمع.

والمعالي بشكل متوازن وإيجابي، وعززت توسعات الخارجية في الأسواق العالمية الثقة والمصداقية التي يتمتع بها، ونظراً لذلك أصبحت المعاملات والمنتجات المالية الإسلامية قطاعاً أساسياً ومؤثراً في الاقتصاد العالمي

وكونها مهماً في أسواق المال حول العالم، وبذلك مثلت تحولاً في الاقتصاد العالمي، وتجربة «بيتك» فخراً للقطاع الخاص الكويتي، ونموذجاً يحتذى، ويشكل «بيتك» بحجم خدماته ومنتجاته في المجالات الاستثمارية والعقارية والتمويلية والمصرفية والتجارية، أحد كبار صناع السوق، بحكم شريحة عملائه وتوسع أنشطته وشموليتها، و«بيتك» الأول في تمويل المستهلك والقائد في تمويل العقار المناسب لنحو 35 ألف أسرة كويتية، ويقدم مجموعة من الخدمات التجارية في مجالات السيارات والأثاث والأجهزة الإلكترونية والكهربائية ويستقطب نحو 7 آلاف تاجر ومورد.

وحقق «بيتك» مؤشرات قياسية على مدى تاريخه، انعكاساً لقوة مركزه المالي وقدرته على مواصلة النمو، فقد شهدت غالبية المؤشرات المالية الأساسية لـ «بيتك» تزايداً ملحوظاً، حيث حافظ البنك على النمو المتزن في مؤشراته المالية على الرغم من

امتلك فولكس فاجن طوارق 2012 الآن

ابتداءً من 8,888 د.ك.



تملك الآن فولكس فاجن طوارق 2012 بسعر مميز من خلال معارض «بيتك» للسيارات المستعملة وتمتع بالمزايا الحصرية التالية:

- خضعت للصيانة الدورية لدى الوكيل
- كفالة وضمان لدى الوكيل
- عدادات قليلة
- متوفر موديلات 2013 - 2014

kfh.com 180 3333

الممتازة